ISSN 2170-0796

العلــة الهولندية في اقتصاديات التجارة الدولية

بقلم الأستاذ: بن عبد العزيز سفيان- جامعة بشار – الجزائر-

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات **التجارة الدولية**، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحماية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها. ووفقا لما مر به تطور الاقتصاد العالمي شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن الماضي ازدهارا ملموسا أدى إلى ازدياد حجم وقيمة التبادلات الدولية تبعا لمتطلبات الحرية التجارية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية كفرض القيود الكمية والزيادة في معدلات التعريفية الجمركية، فنتج عن تطبيق تلك السياسة تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة وأن النمو والتوازن الدولي يمر حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وإتباع سياسة راقية للتعاون الدولي. لكن هذا التراجع في التبادل الدولي ما بين الدول لم يلبث طويلا، حيث وبسبب حاجة كل دولة الى الأخرى تبعا للمشكلة الاقتصادية القائمة على ندرة الموارد، فقد تخصصت كل دولة في إنتاج معين تقوم على أساسه بمبادلة الفائض منه مع الدول الأخرى تبعا للاعتماد المتبادل. فعمدت دولة هولندا الى التخصص في تصدير البترول من بحر الشمال، كما اهتمت البرازيل بزراعة وتصدير البن، لتتخصص كذلك دول آسيا على غرار الهند وباكستان في الصادرات السكرية... الخ.

هذا التخصص في الإنتاج من طرف كل دولة عن طريق اعتمادها على الذات له ايجابيات عديدة، لكنها ليست بعيدة الأمد، حيث أن اعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدرها وتستورد باقي احتياجاتها من الخارج تحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية، ويعرضها للتأثر بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات، وفي هذه الحالة قد تصاب الدولة بما يعرف **بالعلة الهولندية** في اقتصاديات التجارة الدولية الناجمة عن الأحادية في التصدير مما يعرضها الى تقلبات كبيرة في ميزانها التجاري مقارنة بتلك ذات القاعدة الصناعية المتنوعة

والعلة الهولندية: أو ***المرض الهولندي (Dutch Deasease)***، هو تعبير يشير على نطاق واسع الى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما نتيجة لاعتماده على تصدير منتج واحد، فقد شهدت هولندا في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثرواتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقع، فقد كان لهذا التطور الجلي انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح "**الجيلدر**" (العملة الهولندية آنذاك) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم ***المرض الهولندي***. وبالرغم من أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي فانه يمكن أن يحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استخدم الاقتصاديون نموذج ***المرض الهولندي*** لدراسة مثل هذه الوقائع بما في ذلك أثر تدفق الثروات الأمريكية الى اسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في الخمسينيات من القرن 19. وكذلك الحال الآن بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإنها

ISSN 2170-0796

تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وبالتالي على الميزانية العامة، ولذلك فنظرية ***المرض الهولندي*** تركز على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة ايجابية مثل ما هو الحال في الدول المصدرة للنفط وارتفاع أسعار هذا الأخير. وعلى هذا الأساس يشير بعض الاقتصاديين الى الخطورة الممكن حدوثها في حالة التخصص الكبير في سلعة أولية حيث يرتفع أو ينخفض سعرها بصورة مفاجئة، وهذا التسلسل في الآثار السلبية قد يؤدي الى إفقار الدولة كما حدث لهولندا. فالتزايد السريع في السعر العالمي لمادة أولية قابلة للتصدير سيؤدي الى ارتفاع مفاجئ في الإنتاج والى حركة عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع، مما يؤدي الى إضعاف قطاعات أخرى معرضة للمنافسة الخارجية، إضافة الى ذلك الطلب الكبير للسلعة الأولية والذي يسهم في ارتفاع سعر العملة المحلية على مستوى أسواق الصرف. مما يخفض تنافسية باقي القطاعات التصديرية.

فعلى سبيل المثال، أدى التخصص في إنتاج نوع معين من السلع دون الأخرى الى إلحاق العديد من الاقتصادات بأضرار كبيرة خاصة في حالة كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج: فقد شهدت **مصر** رواجا كبيرا عند ارتفاع الأسعار العالمية للقطن الذي يشكل 75% من صادراتها عام 1951. بسبب توقع قيام الحرب الكورية، لكن بمجرد زوال شبح الحرب انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة مما اضطر بالحكومة المصرية للتدخل لحماية الأسعار في الداخل وتحمل فروق الأسعار الباهظة، وذلك حتى تمنع تضرر دخول الفلاحين الذين يكونون نسبة كبيرة من تعداد السكان. كما أن دولة **كوبا** المتخصصة في إنتاج السكر فقد تضررت كثيرا بعد الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة الإنتاج العالمي للسكر وبدأت تعاني من انخفاض الدخل مرة أخرى.

وعند امتناع **انجلترا** والتي كانت من كبار مستوردي الأقطان المصرية عن شراء هذه الأخيرة عام 1954 بسبب رغبة **مصر** بجلاء القوات الانجليزية عن قناة السويس، تسبب ذلك في خفض الصادرات المصرية فاضطرت مصر للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها من القطن. والاقتصاد الجزائري إذا ظل شديد الاعتماد على الهيدروكربونات بعيدا عن التنوع، فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط ولن يتمكن من إنشاء فرص العمل الكافية. وقد اضطرت الجزائر الى تخفيض الإنفاق العام في منتصف ثمانينات القرن الماضي حين تعرضت لهبوط كبير في أسعار النفط. وتسبب هذا بدوره في ظهور مشكلات اجتماعية وكان من العوامل التي أدت الى " العقد الضائع" في التسعينات والى عدم الاستقرار السياسي. وقد تكونت موارد مالية كبيرة في العشر السنوات الماضية بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة من الدولة الجزائرية، وسوف تساعد هذه الموارد في تخفيف الخطر. لكن الهيدروكربونات تجلب الثروة، وليس الوظائف[1]. وبدون نمو قوي في القطاعات الأخرى، يمكن أن تستمر حالة السخط والغليان بين مواطني الجزائر بسبب ارتفاع البطالة من جهة أخرى.

في **الأخير** قد تعود حالة التخصص على الاقتصاد القومي بالنفع في بعض الأحيان كحالة زيادة أسعار الصادرات، ولاسيما إذا أضفنا ما قد يكون لهذا الاقتصاد من مزايا في فروع الإنتاج المتخصص فيها كالقدرة على الإنتاج بنفقات أقل نسبيا. لكن في نفس الوقت قد يلحق التخصص بالاقتصاد القومي ضررا كبيرا في أحوال أخرى مثل كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج فإن الضرر يفوق النفع في المدة الطويلة. كما أن التخصص في الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة[2] فضلا عن ذلك فإن اقتصاديات التخصص، وهي عادة اقتصاديات زراعية[3]، تتأرجح بين فترات تضخم ناشئ عن زيادة الدخول بها لارتفاع أسعار صادراتها، وفترات كساد عميق ينعكس عليها من الأسواق العالمية. لذلك لا يزال لزاما على الدول الأحادية التصدير أن تعمل على تنويع القاعدة الصناعية لديها في اطار علاقتها التجارية الدولية حتى تبتعد وتتجنب الإصابة بالمرض الهولندي الذي يفتك بتلك الاقتصادات التي تعتمد على تصدير المنتج الواحد.

المراجع:

جويل توهاس- برناتيه، ***الجزائر يمكن أن تحد من الاعتماد على النفط وتشجع مزيدا من فرص العمل***، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 26 يناير 2011، ص 04.

هشام محمود الاقداحي، ***العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة***، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 466.

حسين وجدي محمود، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1998، ص 202.